

الفرع الأول: المنافسة الكاملة البد من الإشارة أن الأسواق تجري فيها الممارسات التجارية بصور مختلفة ، وتتنوع الأسواق بين ما

1 الناشئة بين مجموعات سياسية مختلفة، ففي حين يعرفها البعض على أنها « المجال الذي يتصل فيه العرض بالطلب بشأن المنتجات والخدمات التي تعتبر أساسية ، بالنسبة لمشتريها أو مستعمليها ، يجنح البعض الآخر إلى اعتبار السوق مجموعة من الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين الذين لديهم قوة شرائية معينة ، وتتوفر لديهم الظروف التي تتيح لهم شراء سلعة ما من العارضين للسلع ، الأمر الذي يجعل السوق وبحق مكان التقاء لعرض السلع للسوق سواء على النطاق الوطني أو الدولي كما هو الشأن بسوق البورصة المالية » . وبالرجوع إلى الأمر المنظم للمنافسة في التشريع الحج ازئري ، وكذا تلك التي يعتبرها المستهلك والمنطقة 1 الجغرافية التي تعرض فيها المؤسسات السلع والخدمات « . ولعل البعض يتساءل عن مدى الحاجة إلى تعريف السوق وعالقه بموضوع المنافسة ، أنواعها وأشكالها ، فنجيب أن مسألة تعيين الحدود الإقليمية للسوق تعتبر من الأهمية بمكان بحيث يمكن على أساسها قياس مدى شرعية الممارسات التي تصدر عن الشركاء والفاعلين في الفضاء الاقتصادي، في جميع الأحوال أهمية عملية تحديد السوق الاقتصادي 4 الخدمات التي تصدر بشأنها هذه الممارسات ويقوم الثاني على تعيين الحدود الجغرافية التي تتم داخلها عملية الإنتاج أو التوزيع أو تلقي الخدمة ، وهو ما ذهب إليه المشرع المصري حيث جاء في الالحة التنفيذية المتعلقة بآليات تطبيق قانون حماية المنافسة « يقصد بالسوق المعنية ، السوق التي تقوم على 5 عنصرين هما ، « وعليه تعرف المنافسة الكاملة ، سلع متجانسة ، بمعنى آخر توافر ويمكن إعطاء صورة واضحة أكثر عن المنافسة الكاملة من خلال تبيان خصائصها والتطرق إلى مميزاتها والتي تتمثل في الآتي: الاقتصاديين بحجم معتبر قصد عرض سلعهم وخدماتهم يقابله عدد معتبر من المشتريين وهم يمثلون في وجود عدد معتبر من صانعي العرض والطلب ، والمقصود بذلك أن يكون عدد الفاعلين والشركاء هذه الوضعية كتلة الطلب. كل منتج بديلة للمنتج الآخر ، ويكون هذا التماثل في الخواص والاستخدام ، وعلى أساس ذلك تعد سلعة 2 التحول من منتج إلى منتج آخر نتيجة التغيير النسبي في السعر أو أية عوامل تنافسية أخرى. منطقة جغرافية إلى أخرى ، أي أنه ال توجد عوائق تقف حائل أمام انتقال عناصر الإنتاج. وبالتالي ال يمكن لهؤالء المنتجون استغلال جهل المستهلكين ومطالبتهم بسعر أعلى، ما يجعلهم تحت رحمة الفاعلين الاقتصاديين ومعرضة إحاطة المنافسة الكاملة ، إلى وجود أسواق موازية أو غير رسمية وتعدد الوسطاء ، وفق الطريقة التي يعتمدها القاضي في عن طريق القياس القانوني ، بل إن الأمر يستدعي دراسة كل حالة على حدة وفق الظروف التي تمت في ظلها ووفق الخصوصيات 2 التي تطبع المجال الذي تمت في إطاره. والسيطرة التي تفرض أجندها الشركات ذات البعد الاحتكاري ، عليه حالة الف ارغ التشريعي ، وتندرع بحرية المنافسة والتجارة قصد فرض هيمنتها ، ويكون الزبون في ما يجعلها مدعنة لمنطقها وأهدافها و التي غالبا ما تغيب فيها قواعد التوازن والمنفعة التبادلية، ومبدأ الانتصاف في العلاقات العقدية الناشئة بينهما. ويمكن استخالص مفهوم تقريبي للمنافسة الكاملة في التجارة الدولية بأنها، تعدد للمعاملين الاقتصاديين المصدريين والمستوردين وتوزعهم بشكل متوازن على الأقل مع الفاعلين الوطنيين سواء في التجارة أو الصناعة أو الخدمات أو الاستثمار في تناسب مع حجم الطلب الدولي، تشريعات وا بحيث يجب أن تستهدف حزمة التشريعات إلى تحرير التجارة وتسهيل حركية عناصر الإنتاج وتداول وذلك عن طريق إزالة الحواجز كالحماية الجمركية و نظام الحصص الكمية وكذا الحد من الإفراط في استخدام سياسات الدعم الحكومي وإزالة صعوبات التمويل ، وحواجز وغالبا ما نجد صعوبة في استخالص سوق للمنافسة الكاملة ، إذ وبحكم ضآلة المداخل ، وسوء توزيع الثروة ، وافتقار غالبية الدول العربية للبنى التحتية ، وتدني مستوى التعليم والضعف العام الذي يخيم على آليات السوق ، يحتم على الحكومات العربية بوجه عام التدخل في جهاز السوق بهدف توجيه مسار التنمية 1 الاقتصادية والاجتماعية نحو الغايات المنشودة. فنقص الإيرادات من النقد الأجنبي أو العملة الصعبة ، يفرض قيودا على الواردات ، لتوجيه القدر وهذا ما يتعارض مع سياسة تحرير الأسواق التي تقوم في احد جزئياتها وأهدافها على تنمية التبادل التجاري الدولي دون حدود 2 وقيود. الدولة من استجالب النقد الأجنبي ، التي تفرض كي تنحصر من جميع العراقيل التي يمكن أن تنجر عن تدخل السلطة العامة في البيئة السوقية ، وهناك من الفقهاء من اتجه نحو إعطاء مفهوم ال يختلف كثيرا عما تناولناه بخصوص المنافسة الكاملة حيث ينطلق أصحاب هذا التعريف من ضرورة توافر عناصر هي من الأهمية بمكان ، لوجود المنافسة التامة والمقصود بهذه العناصر هي : التعددية والشفافية والتجانس السلي وحرية الدخول والخروج من مكانية تنقل عناصر الإنتاج بين الفروع و الأخرى ، عالم وعلى هذا الأساس تعرف المنافسة الكاملة وفق التالي. هي أن ينتظم الفضاء الاقتصادي في السوق وفق توازنات بين عناصره المختلفة ، توازن بين القوة الش ارئية أو ما يعرف بمستوى الطلب وحجم المعروض ، سواء تعلق الأمر بالعمالة أو الإنتاج أو التوزيع أو غير ذلك من حاجيات السوق دون أن يكون للدولة

أي تدخل إلّا فيما يتعلق منه بتوجيه المنافسة وضبطها وفق ما يتفق مع قواعد قانونية للنظام العام الاقتصادي التوجيهي. ونعني بها وجود عدد معتبر من البائعين والمنتجين الذين ينتجون السلعة أو الخدمة أو يعرضونها ، وكذا عدد معتبر من المستثمرين أو المستهلكين الذين يطلبون السلعة بحيث لا يستطيع أي منهم أن يؤثر تأثيرا محسوسا على السوق ، لو انسحب منه ، أو تواجد فيه بأن يؤثر على الثمن السائد في السوق. مستوى الأسعار ونوعية السلع والخدمات المطروحة ، من حيث بالنسبة للبضائع والخدمات لكي يكيف كل من البائع والمشتري مركزه الاقتصادي ، حسب المعطيات